الأمم المتحدة

A/73/224

الجمعية العامة

Distr.: General
24 July 2018
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والسبعون

البند ١٠٣ (و) من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية عشرة

تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

تقرير الأمين العام

موجز

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا اجتماعين وزاريين. وقد عقد الاجتماع الخامس والأربعون في كيغالي في الفترة من ٤ إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وعقد الاجتماع السادس والأربعون في برازافيل في الفترة من ٢٩ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨. ويسّر هذين الاجتماعين الوزاريين مكتبُ الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بصفته أمانة اللجنة.

وخلال الاجتماعين، استعرضت اللجنة الوضع السياسي والأمني في وسط أفريقيا وأوصت بالإجراءات اللازم اتخاذها لمواجهة التحديات الأمنية السائدة المدرجة في جدول أعمال اللجنة. وفي كلا الاجتماعين، نظرت اللجنة في المرحلة التي بلغها توقيع الصكوك القانونية المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار في المنطقة دون الإقليمية والتصديق عليها، ولا سيما اتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع القطع والمكونات التي يمكن أن تستخدم في صنع هذه الأسلحة وتصليحها وتركيبها (اتفاقية كينشاسا) ومعاهدة تجارة الأسلحة. ورغم التقدم الذي أُحرز منذ الاجتماع الرابع والأربعين، حثت اللجنة الدول الأعضاء التي لم تصدّق بعد على الصكين أو تنضم إليهما على أن تفعل ذلك. وأبلغت أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا اللجنةَ بأن خطة العمل المتعلقة

* A/73/150.

18-12288 (A) 160818 220818

الرجاء إعادة استعمال الورق

بتنفيذ اتفاقية كينشاسا تتماشى مع خارطة طريق الاتحاد الأفريقي الرئيسية المعنونة ”إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠“.

وأظهرت اللجنة اهتماما أكبر بمسألة المرأة والسلام والأمن، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ومشاركة المرأة في عملية صنع القرار. وفي كلا الاجتماعين، حثت اللجنة الدول الأعضاء على زيادة تمثيل المرأة في الوفود التي تحضر اجتماعاتها نصف السنوية، وفقا للإعلان الذي اعتمد في سان تومي في الاجتماع الثالث والأربعين.

وفي الاجتماع الخامس والأربعين، الذي شهد تجدد المشاركة الرفيعة المستوى، حيث كانت ١٠ بلدان ممثلة على المستوى الوزاري، خصصت اللجنة جلستها الوزارية المغلقة الأولى للحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وإصلاح مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا. واعتمدت اللجنة إعلانين، واحد بشأن كل مسألة (انظر المرفقين الأول والثاني) واعتمدت اللجنة بيانا أعده ممثلو منظمات الشباب (انظر المرفق الثالث) من البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية. وخلال الاجتماع السادس والأربعين، خصصت اللجنة جلسة وزارية مغلقة لمناقشة تدابير الثقة في المنطقة دون الإقليمية واعتمدت إعلاناً بشأن هذه المسألة (انظر المرفق الرابع).

وقامت اللجنة بتقييم التقدم المحرز في اعتماد الاستراتيجية وخطة العمل الإقليمية لمكافحة الإرهاب والاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا. وخلال الاجتماع الخامس والأربعين، قررت أمانة الجماعة الاقتصادية، لأسباب عملية، حذف القضايا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من الاستراتيجية، التي تم إقرارها لاحقا في الاجتماع الوزاري لمجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا، في ليبرفيل في آذار/مارس ٢٠١٨. ومع ذلك، أوصت اللجنة في الاجتماع السادس والأربعين بتنفيذ الاستراتيجية في شكلها الأصلي، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، على النحو المعتمد من قبل في اجتماعها الحادي والأربعين المعقود في ليبرفيل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وأوصت أيضا أجهزة السلام والأمن ذات الصلة التابعة للجماعة الاقتصادية باستكمال إقرار الاستراتيجية لتمكين أمانة الجماعة الاقتصادية من متابعة التنفيذ، الذي يظل مسؤولية الدول الأعضاء.

ولا يزال مدرجا في صدارة جدول أعمال اللجنة التهديدُ الذي تشكله جماعة بوكو حرام، وكذلك التدابير التي تتخذ على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي لمواجهتها، وبخاصة تفعيل كل من القوة المشتركة المتعددة الجنسيات ومؤتمر القمة المشترك المقرر عقده منذ أمد طويل لرؤساء دول وحكومات كل من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وأعرب مكتب اللجنة عن استعداده للقيام بزيارة ميدانية إلى المناطق المتضررة من بوكو حرام قبل الاجتماع السابع والأربعين.

ومن المقرر أن يُعقد الاجتماع الوزاري السابع والأربعون في نجامينا قبل نهاية عام ٢٠١٨.

أولا – مقدمة

١ – في القرار ٦٣/٧٢ المعنون ”تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا“، رحبت الجمعية العامة بالجهود التي تبذلها اللجنة من أجل التصدي للأخطار الأمنية العابرة للحدود في وسط أفريقيا. وأعادت الجمعية أيضا تأكيد دعمها للجهود الرامية إلى تعزيز تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي بغرض تخفيف حدة التوترات والنزاعات في وسط أفريقيا ومواصلة تحقيق السلام والاستقرار والتنمية على نحو مستدام في المنطقة دون الإقليمية.

٢ – وفي القرار نفسه، أعربت الجمعية العامة أيضا عن ارتياحها لما يقدمه الأمين العام من دعم للجنة، وأعربت عن تقديرها للدور الذي يؤديه مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، بوصفه أمانة اللجنة، وشجعت بقوة الدول الأعضاء في اللجنة وشركاءها الدوليين على دعم عمل المكتب. وطلبت الجمعية من الأمين العام أن يواصل توفير المساعدة اللازمة للجنة لكفالة نجاح اجتماعاتها العادية التي تعقد مرتين في السنة. وأهابت به أيضا أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها الثالثة والسبعين، تقريرا عن تنفيذ القرار ٦٣/٧٢.

٣ – وهذا التقرير مقدَّم عملا بالطلب المشار إليه أعلاه، ويغطي الأنشطة التي قامت بها اللجنة في الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ إلى آب/أغسطس ٢٠١٨.

ثانيا – الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة

٤ – عقد الاجتماع الخامس والأربعون للجنة في كيغالي في الفترة من ٤ إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وعقد الاجتماع السادس والأربعون في برازافيل في الفترة من ٢٩ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وحضرت الاجتماعين أنغولا، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وسان تومي وبرينسيبي، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، والكونغو. ولم تتمكن بوروندي من حضور الاجتماع الخامس والأربعين، ولكنها حضرت الاجتماع السادس والأربعين. وشاركت في كلا الاجتماعين أمانة الجماعة الاقتصادية لدول في وسط أفريقيا، التي تقوم بدور نشط في كل الاجتماعات إلى جانب مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا.

٥ – وشارك أيضا في أحد الاجتماعين أو كليهما، بصفة مراقب، ممثلو الكيانات التالية: الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة حوض بحيرة تشاد، والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والمركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا. وحضر ممثلون عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية الاجتماعين الخامس والأربعين والسادس والأربعين. وخلال الاجتماع السادس والأربعين، قام الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، والممثل الخاص للأمين

العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، بمبادرة من الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، بتقديم إحاطة مشتركة إلى اللجنة ، للمرة الأولى، عن مجالات مسؤولية كل منها وعرضوا رسائل ذات صلة بتنفيذ ولاياتهم. كما أحاطوا اللجنة بشأن الاستنتاجات الرئيسية للاجتماع السنوي السادس لهيئات الأمم المتحدة في وسط أفريقيا، الذي عقد في ليبرفيل في ٢٦ و ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨.

٦ - وترد أدناه المسائل الرئيسية المدرجة في جدول أعمال اللجنة وأنشطتها خلال الفترة قيد الاستعراض.

ألف - استعراض الحالة الجغرافية السياسية والأمنية في أفريقيا الوسطى

٧ - واصلت اللجنة القيام بدور منتدى يسعى للتوصل إلى فهم مشترك للتحديات التي يواجهها تحقيق السلام والأمن في وسط أفريقيا واتباع نُهج جماعية لمواجهتها. وعلى وجه الخصوص، نظرت اللجنة في التطورات الهامة التي يشهدها كل بلد، مع القيام أيضاً باستعراض التحديات الرئيسية التي تعوق تحقيق السلام والأمن في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية.

٨ - ولاحظت اللجنة أن دولها الأعضاء ما زالت تواجه عمليات ديمقراطية وانتخابية تفتقر إلى اليقين، وتوترات اجتماعية في سياق الاعتماد الشديد على السلع الأساسية، والتحديات التي يطرحها الاقتصاد العالمي، والعوائق التي تحول دون توطيد الديمقراطية وسيادة القانون. وزاد من تفاقم تلك التحديات انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والجريمة المنظمة عبر الوطنية وأنشطة المرتزقة والجماعات المسلحة والإرهابية على الصعيد الإقليمي. كما أن استمرار عدم الاستقرار والنزاعات في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية كان له عواقب خطيرة على حقوق الإنسان وفي مجال العمل الإنساني. وفي هذا الصدد، أحاطت اللجنة علما مع القلق بالأزمة الأمنية في منطقة حوض بحيرة تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وبعض أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبالتوترات القائمة بين بوروندي ورواندا، وكذلك في منطقة بول في الكونغو، والمنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية الناطقتين بالإنكليزية في الكاميرون. وخلال الاجتماع الخامس والأربعين، أثارت بعض الدول الأعضاء شواغل إزاء تزايد انعدام الثقة بين دول وسط أفريقيا بسبب أنشطة المرتزقة العاملة عبر الحدود والتي تسعى إلى تقويض الحكومات المنتخبة.

٩ - وخصصت اللجنة جلسة في كل واحد من اجتماعيها للبعد الإقليمي للحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقدم ممثلو كل من حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وأمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى عروضا عن مختلف التحديات التي تواجه السلم والأمن. وحثت اللجنة دولها الأعضاء على تقديم الدعم السياسي والتقني والمالي ليجري، في إطار المبادرة الأفريقية التي يقودها الاتحاد الأفريقي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، تنظيم وإجراء حوار وطني شامل للجميع بحلول نهاية عام ٢٠١٨. وأثار ممثلو جمهورية أفريقيا الوسطى والبلدان المجاورة لها، بما فيها تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية، مسألة الترحال الرعوي والآثار الأمنية العابرة للحدود. وفي أعقاب المناقشات التي دارت خلال اجتماعها الخامس والأربعين، اعتمدت اللجنة إعلانا وزاريا (انظر المرفق الأول) أدانت فيه، في جملة أمور، الهجمات التي تستهدف المدنيين والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية وحفظة السلام؛ ودعت إلى دعم المبادرة الأفريقية،

بما في ذلك أنشطة فريق الميسرين، مع الالتزام بمكافحة الإفلات من العقاب؛ وأهابت بدولها الأعضاء إلى تعزيز آليات التعاون الأمني عبر الحدود، بسبل منها إعادة تنشيط اللجان المختلطة.

باء – نزع السلاح وتحديد الأسلحة

١ – اتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع القطع والمكونات التي يمكن أن تستخدم في صنع هذه الأسلحة وتصليحها وتركيبها، ومعاهدة تجارة الأسلحة

١٠ – نظرت اللجنة في المرحلة التي بلغها توقيع الصكوك القانونية المتعلقة بنزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة في المنطقة دون الإقليمية والتصديق عليها، ولا سيما اتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع القطع والمكونات التي يمكن أن تستخدم في صنع هذه الأسلحة وتصليحها وتركيبها (اتفاقية كينشاسا) (انظر A/65/517-S/2010/534، المرفق)، ومعاهدة تجارة الأسلحة (انظر قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٣٤ باء). وأبلغت أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا اللجنة بأن خطة عملها المتعلقة بتنفيذ اتفاقية كينشاسا تتماشى مع خارطة طريق الاتحاد الأفريقي الرئيسية المعنونة ”إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠“. وقد أنشأت ست من الدول الأعضاء لجانا وطنية معنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تمشيا مع بروتوكول نيروبي لمنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي ومراقبتها والحد منها واتفاقية كينشاسا. ورغم التقدم الذي أحرز منذ الاجتماع الرابع والأربعين، حثت اللجنة دولها الأعضاء التي لم تصدّق على هذين الصكين أو لم تنضم إليهما بعدُ على أن تفعل ذلك. وحتى وقت إعداد هذا التقرير، لم تصدّق بعد كل من بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وغينيا الاستوائية على الاتفاقية.

١١ – وعقد المؤتمر الأول للدول الأطراف في اتفاقية كينشاسا في ياوندي في الفترة من ١١ إلى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وشاركت في أعماله ست دول أطراف وأربع دول موقعة على الاتفاقية. وأُنشئ مكتب للمؤتمر يتألف من الكاميرون (رئيسة)، والكونغو (نائبة أولى للرئيسة)، وغابون (نائبة ثانية للرئيسة) لمدة سنتين. وأنشئت أمانة دائمة لاتفاقية كينشاسا داخل أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وأنشئ أيضا صندوق استئماني مخصص لتنفيذ الاتفاقية. والكاميرون وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى هي الآن أطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، في حين أن أنغولا وبوروندي والكونغو وغابون ورواندا وسان تومي وبرينسيبي دول موقعة. ومن المقرر عقد المؤتمر الرابع للدول الأطراف في المعاهدة في طوكيو في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٨.

٢ – المستجدات المتعلقة بأنشطة مكتب شؤون نزع السلاح

١٢ – لا يزال مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، الذي هو جزء من مكتب شؤون نزع السلاح، شريكا هاما للجنة في مسائل نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. وقد قدم ممثلون عن المركز إحاطات عن الأنشطة ذات الصلة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار المضطلع بها لدعم الدول الأعضاء في اللجنة. وركزت هذه الأنشطة بوجه خاص على المساعدة التقنية وبناء القدرات اللازمة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عن طريق تحسين الأمن المادي وإدارة المخزونات، بما في ذلك الذخيرة. وفي هذا الصدد، قدم المركز مشروعا لبناء القدرات لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ اتفاقية كينشاسا.

جيم – العنف المسلح والإرهاب في وسط أفريقيا

١ – مسألة المرتزقة في وسط أفريقيا

١٣ – في ضوء الأنشطة العابرة للحدود التي تقوم بها الجماعات المسلحة في المنطقة دون الإقليمية، عقدت اللجنة، في اجتماعها السادس والأربعين، جلسة وزارية مغلقة مكرسة لتدابير بناء الثقة. وأثناء المناقشة، لاحظت الدول الأعضاء أن مسألة المرتزقة أصبحت شاغلا أمنيا كبيرا، يقوض الثقة ويخلق توترات بين الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وفي هذا الصدد، قدم ممثلا تشاد وغينيا الاستوائية إحاطتين بشأن موقفي بلديهما وأدانا محاولة الانقلاب التي جرت في غينيا الاستوائية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وأكد ممثل تشاد أن بلده كان أول بلد يزور مالابو بعد محاولة الانقلاب للتعبير عن تضامنه. وكما لوحظ في الإعلان الوزاري المعتمد بوصفه النتيجة الرئيسية للجلسة المغلقة (انظر المرفق الرابع)، أدانت اللجنة محاولة زعزعة الاستقرار في غينيا الاستوائية، وأكدت دعمها للبلد، وأعربت عن قلقها إزاء حركة المرتزقة عبر أنحاء المنطقة وأعلنت قرار تعزيز التعاون الإقليمي لمكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية.

٢ – الاستراتيجية وخطة العمل الإقليمية لمكافحة الإرهاب والاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا

١٤ – وفقا للتوصيات المقدمة في اجتماعها الخامس والأربعين، حثت اللجنة أجهزة السلام والأمن المعنية التابعة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ولا سيما مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا، على الانتهاء من إقرار الاستراتيجية وخطة العمل الإقليمية لمكافحة الإرهاب والاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا، اللتين اعتمدتا في اجتماعها الحادي والأربعين، المعقود في ليبرفيل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وتمكين أمانة الجماعة الاقتصادية من متابعة تنفيذ الاستراتيجية، التي تظل مسؤولية الأعضاء.

٣ – جماعة بوكو حرام

١٥ – خلال الاجتماعين الخامس والأربعين والسادس والأربعين للجنة، قدم ممثلا لجنة حوض بحيرة تشاد والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات إحاطتين مستفيضتين عن أنشطة جماعة بوكو حرام والمجموعات المنتسبة لها وما يتخذ من تدابير للتصدي لها. وأُشير إلى أن عمليات القوة قد نجحت في إضعاف قدرة بوكو حرام على السيطرة على الأراضي وشن هجمات واسعة النطاق. وفي الوقت نفسه، ما زالت هذه الجماعة تمثل تهديدا خطيرا على الصعيد الإقليمي وتمتلك القدرة على شن هجمات متفرقة ضد الأهداف العسكرية والمدنية، باللجوء إلى التفجيرات الانتحارية واستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وأبرز ممثل لجنة حوض بحيرة تشاد مسألة المنشقين عن جماعة بوكو حرام والأشخاص الذين أُسروا منها، وكذلك الحاجة إلى استجابة منسقة وشاملة لمعالجة مسألة نزع سلاحهم وتسريحهم واستئصال التطرف منهم وتأهيلهم وإعادة إدماجهم. وأكد ممثلا اللجنة والقوة المشتركة الحاجة إلى تصميم وتنفيذ استجابات غير عسكرية لتكملة العمل العسكري الجاري على أرض الواقع. وشدد ممثل القوة المشتركة على الطابع المفيد للتعاون مع السكان المحليين وللمساهمات الاستخباراتية المقدمة من الشركاء الدوليين. واعتُبر التنسيق مع الشركاء المدنيين وبناء الثقة بين القوة المشتركة والسكان المحليين بالغي الأهمية لتنفيذ ولاية القوة

المشتركة. وتم أيضاً تسليط الضوء على التحديات والثغرات التي ما زالت تواجه القوة فيما يتعلق بالتنقل، والخدمات اللوجستية وإزالة الألغام، وكذلك إبراز الحاجة إلى مركبات برمائية ونظارات للرؤية الليلية. ودعا ممثلا الكيانين إلى تقديم دعم دولي لتعزيز قدراتهما.

١٦ - وأبرزت اللجنة التحديات الإنسانية التي تواجهها البلدان المتضررة من بوكو حرام. وخلال الاجتماع الخامس والأربعين، قدم ممثلا الكاميرون وتشاد إحاطتين بشأن تحركات الأشخاص على حدود بلديهما، بما في ذلك القضايا الحاسمة المتعلقة باللاجئين والمشردين داخليا. وأعربا عن قلقهما إزاء ضعف السكان المحليين، بما في ذلك تحديات الحماية، وانهيار سبل العيش المجتمعية وزيادة التوترات بين السكان المشردين والمجتمعات المضيفة. وذكرا أن الكاميرون وتشاد تظلان مستعدتين للتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والشركاء في المجال الإنساني لتنفيذ تدابير لمعالجة الأزمة في منطقة حوض بحيرة تشاد.

١٧ - وخلال الاجتماعين الخامس والأربعين والسادس والأربعين، أطلع ممثلو مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية اللجنةَ على التحديات الإنسانية في المناطق المتضررة من بوكو حرام وشددوا على أن التحديات البيئية تزيد من تعقيد الحالة الإنسانية الحرجة أصلا نتيجة لأنشطة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد. فهناك أكثر من ٢,٤ مليون من المشردين داخليا أو اللاجئين. ويتأثر قرابة ٤,٥ ملايين شخص من انعدام الأمن الغذائي الشديد؛ ومن المتوقع أن يصل هذا الرقم إلى ٥,٨ ملايين شخص خلال موسم الجفاف من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس. ويعاني أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد. وهناك زيادة كبيرة في حالات العنف الجنسي والاعتداء الجنسي، فضلا عن استغلال الأطفال وغيرهم من الضعفاء. وتنتشر انتهاكات حقوق الإنسان ويزداد ارتكابها بشكل منهجي، بما في ذلك تجنيد الفتيان والفتيات في الجماعات المسلحة والإجرامية. وخلال عام ٢٠١٨، تم تقييم ما مجموعه ١٠,٧ ملايين شخص على أنهم بحاجة إلى المساعدة الإنسانية في منطقة حوض بحيرة تشاد. وقدرت الاحتياجات من التمويل للاستجابة الإنسانية بمبلغ ١,٦ بليون دولار، تم تعبئة ٤٧٦,٧ مليون دولار منها فقط. واستُرعي انتباه اللجنة أيضا إلى تحديات إضافية، مثل حماية العناصر الفاعلة في المجال الإنساني والتنسيق المدني - العسكري.

١٨ - ورحبت اللجنة بالترتيبات التي اتخذتها أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن مؤتمر القمة المشترك لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا المقرر منذ مدة طويلة بشأن السلام والأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، والذي سيعقد في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٨، بناء على طلب رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في شباط/فبراير ٢٠١٥.

٤ - جيش الرب للمقاومة

١٩ - أعربت اللجنة عن قلقها إزاء انسحاب قوات الدفاع الشعبية الأوغندية والقوات الخاصة الأمريكية الداعمة لها، من القوة الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي التي تكافح جيش الرب للمقاومة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديموقراطية. ولاحظت اللجنة أن عمليات الانسحاب خلقت فراغاً أمنياً استغله جيش الرب للمقاومة والجماعات المسلحة الأخرى. ورغم أن جيش الرب للمقاومة قد تقلص إلى حد كبير، فإنه يحتفظ بالقدرة على إلحاق الأذى بالمدنيين في المناطق النائية في كلا البلدين.

دال – الصيد غير المشروع والجريمة المنظمة عبر الوطنية

٢٠ – استعرضت اللجنة التطورات المتعلقة بالصيد غير المشروع والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك ما يتعلق بالاتجار غير المشروع بالأحياء البرية والاتجار بالأشخاص والمخدرات. وشجعت اللجنة أجهزة السلام والأمن ذات الصلة في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على دعم تفعيل الاستراتيجيات المتعلقة بمكافحة الصيد غير المشروع.

هاء – الأمن البحري في خليج غينيا

٢١ – ناقشت اللجنة، خلال اجتماعيها الخامس والأربعين والسادس والأربعين، التقدم المحرز في تفعيل مركز التنسيق الأقاليمي للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا والمركز الإقليمي للأمن البحري في وسط أفريقيا. وقدم ممثلو مركز التنسيق الأقاليمي إحاطات مستفيضة عن أنشطته والتدابير المتخذة لمواجهة التهديدات البحرية في خليج غينيا. وأُبلغت اللجنة بأن تفعيل مركزيه في المنطقة زاي (كابو فيردي) والمنطقة (ألف) (أنغولا) جار آنذاك. وأُبلغت اللجنة أيضاً بأن مركز التنسيق الأقاليمي قد تلقى دعماً تقنياً من الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال توفير خبير معني بقضايا الإصلاح من جانب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وخبير في تعبئة الموارد من قبل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. ودعا الممثل إلى تنفيذ عدد من التدابير، بما في ذلك اعتماد لوائح إقليمية بشأن القرصنة البحرية؛ وتزويد الدول الأعضاء المعنية بمعدات لنظم كشف السفن تفي بالمعايير الدولية؛ وتوفير أموال التشغيل لمركز التنسيق الأقاليمي وهياكله التشغيلية، بما في ذلك المركز الإقليمي؛ وتعزيز التعاون بين الدوائر القضائية والهيئات التنفيذية في مركز التنسيق الأقاليمي؛ وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية بشأن السلامة والأمن البحريين.

٢٢ – ودعت اللجنة أيضا إلى تفعيل جميع الاستراتيجيات ذات الصلة بالأمن البحري وتنقيح مدونة قواعد السلوك المتعلقة بقمع القرصنة والسطو المسلح ضد السفن والأنشطة البحرية غير المشروعة في غرب ووسط أفريقيا، المعتمدة في ياوندي في عام ٢٠١٣. ودعا ممثل مركز التنسيق الأقاليمي إلى تقديم الدعم التقني والمالي لإنشاء وحدات للتنسيق على الصعيد الوطني.

واو – تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن في وسط أفريقيا

٢٣ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، زادت اللجنة من تركيزها على مسألة المرأة والسلام والأمن، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ومشاركة المرأة في عمليات صنع القرار.

٢٤ – وخلال الاجتماعين الخامس والأربعين والسادس والأربعين، قدم ممثل عن أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إحاطة إلى اللجنة عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في وسط أفريقيا ولاحظ التقدم المحرز نحو تعميم مراعاة المنظور الجنساني على الصعيد الوطني، ولكنه سلط الضوء على استمرار التحديات المتعلقة بالعنف الجنساني والعنف الجنسي في مناطق النزاع. كما أشير إلى التحدي المتمثل في إشراك المرأة في آليات الإنذار المبكر وعمليات الوساطة والحوكمة وعمليات صنع القرار كأولويات في وسط أفريقيا.

٢٥ – وحثت اللجنة دولها الأعضاء على زيادة تمثيل المرأة في الوفود التي تحضر الاجتماعات نصف السنوية للجنة، وفقا لإعلان سان تومي المتعلق بمشاركة المرأة في الاجتماعات النظامية للجنة الأمم

المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا (A/72/363، المرفق الثاني). كما قدمت اللجنة توصيات من أجل: (أ) إنشاء مرصد للعنف الجنساني في وسط أفريقيا؛ (ب) وإجراء دراسة عن دور المرأة في منع التطرف العنيف؛ (ج) وإنشاء فريق تقني متخصص مشترك لرصد تنفيذ خطة عمل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)؛ (د) وزيادة عدد النساء داخل قوات الدفاع والأمن الوطنية وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام؛ (هـ) وإطلاق حملة ''الرجل نصير المرأة'' (HeforShe) في وسط أفريقيا.

زاي - التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية، بدعم من كيانات الأمم المتحدة

٢٦ - واصلت كل من أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والعديد من كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك البعثة المتكاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة تحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، والمركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، من خلال مشاركتها النشطة ومساهماتها، تقديم مساعدات لا تقدر بثمن لجهود اللجنة في التصدي لتحديات السلام والأمن في وسط أفريقيا.

٢٧ - وأبلغ ممثل عن أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا اللجنة بالتقدم المحرز في الإصلاح المؤسسي لهيكل السلام والأمن في الجماعة الاقتصادية، الذي بدأ في الدورة العادية السادسة عشرة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات، المعقودة في نجامينا في أيار/مايو ٢٠١٥. ولوحظ أن الإصلاحات لا تزال تمثل أولوية، على النحو الذي أعيد تأكيده في الاجتماع الوزاري لمجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا، المعقود في ليبرفيل في آذار/مارس ٢٠١٨. وبالتعاون مع الدول الأعضاء، كان هناك خبير استشاري يعمل على تنسيق النصوص الأساسية للجماعة الاقتصادية، وإعادة تنظيم الإطار المؤسسي ووضع خطة تنفيذ. ومن المتوقع اعتماد التقرير النهائي في الاجتماع المقبل لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية.

حاء - تنشيط اللجنة

٢٨ - عملا بالتوصيات المتعلقة بتنشيط أعمال اللجنة التي اعتمدت في اجتماعها الرابع والأربعين في ياوندي، نُفذ في الاجتماعين الخامس والأربعين والسادس والأربعين للجنة شكل جديد للاجتماع، حيث كان جدول الأعمال أكثر دينامية ويتناسب مع التطورات في مجالي السلام والأمن؛ وعُقدت جلسات وزارية مغلقة بشأن مواضيع محددة تحظى بالاهتمام. ففي الاجتماع الخامس والأربعين، نوقشت الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وإصلاح مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا أثناء الجلسة الوزارية المغلقة، بينما نوقشت تدابير بناء الثقة في وسط أفريقيا في الاجتماع السادس والأربعين. كما قدمت إحاطات مواضيعية من ممثلي الدول الأعضاء على أساس طوعي. وخلال الاجتماع الخامس والأربعين، قدم ممثل رواندا إحاطة إلى اللجنة بشأن حرية حركة الأشخاص والبضائع، في حين قدم ممثلا الكاميرون وتشاد معلومات مستكملة عن الجهود الرامية إلى تلبية احتياجات المشردين داخليا واللاجئين في بلد كل منهما. وخلال الاجتماع السادس والأربعين، قدم ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية عرضا عن العمليات الانتخابية، وقدم ممثل سان تومي وبرينسيبي تقريرا عن تجربة البلد في الانتقال الديمقراطي للسلطة.

٢٩ - ومكّن الشكل الجديد أيضا اللجنة من استضافة مناسبات موازية في إطار شراكة مع مجموعات المجتمع المدني. ففي الاجتماع الخامس والأربعين، حضر ممثلو الشباب من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا مناسبة موازية وأعدوا بيانا (انظر المرفق الثالث) اعتمدته اللجنة، يدعو إلى إشراك الشباب بشكل فعال في منع نشوب النزاعات وحلها في وسط أفريقيا.

٣٠ - واستجابة لطلب من الدول الأعضاء في اللجنة لوضع استراتيجية اتصال للجنة بغية زيادة إبراز عملها، قدم مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا هذه الاستراتيجية خلال اجتماع لمكتب اللجنة وأمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وتركز الاستراتيجية على إشراك أجهزة الجماعة الاقتصادية المعنية وجهات التنسيق القطرية في جميع الأنشطة ذات الصلة باللجنة، والقيام أيضا بإشراك وسائط الإعلام للتعريف بأنشطة اللجنة. وسيتم تنفيذ الاستراتيجية بالتعاون مع أمانة الجماعة الاقتصادية والبلد المضيف لكل اجتماع من اجتماعات اللجنة.

ثالثا - المسائل الإدارية والمالية

٣١ - أشارت اللجنة إلى إعلان عام ٢٠٠٩ بشأن الصندوق الاستئماني للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا (إعلان ليبرفيل) (انظر A/64/85-S/2009/288، المرفق)، الذي اعتُمد في اجتماعها الوزاري الثامن والعشرين، واستعرضت الوضع المالي للصندوق الاستئماني. وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة اعتمدت خلال اجتماعها الثاني والأربعين الإعلان المتعلق بمساهمة سنوية ملزمة من الدول الأعضاء في اللجنة (إعلان بانغي) (A/71/293، المرفق الخامس) والذي ينص على مساهمة سنوية مقدارها ١٠ ٠٠٠ دولار من كل دولة عضو، ويناشد رؤساء الدول والحكومات في الدول الأعضاء بإصدار قرار لذلك الغرض. وحثت اللجنة الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها المالية، تمشيا مع روح إعلاني ليبرفيل وبانغي. وفي كلا الاجتماعين عرض ممثل عن أمانة اللجنة على الدول الأعضاء في اللجنة رصيد المساهمات حتى تاريخه حسب كل بلد. وفي ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٨، كان رصيد الصندوق الاستئماني ١٤٩ ٠١٦ دولارا.

رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

٣٢ - يرحب الأمين العام بالجهود المتواصلة للجنة بهدف توطيد السلام والأمن في وسط أفريقيا، بالتعاون مع المنظمات دون الإقليمية، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ومع الاتحاد الأفريقي ومنظومة الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين. كما يستحسن التزام الدول الأعضاء المتجدد بعمل اللجنة ويرحب بزيادة المشاركة الوزارية في اجتماعاتها النظامية.

٣٣ - ويشيد الأمين العام بالكاميرون وتشاد على مشاركتهما النشطة في مكافحة جماعة بوكو حرام، ولا سيما في إطار القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، ولكن يظل يساوره القلق إزاء ما تتعرض له المناطق والفئات السكانية المتضررة من آثار مدمرة على الصعد الاجتماعي والاقتصادي والأمني وعلى صعيد حقوق الإنسان من جراء أنشطة جماعة بوكو حرام. فموجة الهجمات الأخيرة في الكاميرون ونيجيريا، بما في ذلك من خلال الاستخدام المتزايد للشابات والفتيات في التفجيرات الانتحارية، وعمليات الاختطاف الجماعي التي تستهدف مرافق التعليم، هي تذكير صارخ بأن جماعة بوكو حرام لا تزال تشكل

تهديدًا ولا يمكن هزيمتها إلا من خلال نهج شامل ينطوي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية والحكم الرشيد وحماية حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، يهيب الأمين العام بجميع الدول الأعضاء إلى القيام بعمليات مكافحة التمرد في ظل الامتثال الصارم للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني. كما يظل ملتزماً بمواصلة تعبئة الدعم الدولي للدول والمجتمعات المحلية في منطقة حوض بحيرة تشاد في جهودها لمواجهة التهديد الذي تشكله جماعة بوكو حرام والتعافي من ويلاتها، بما في ذلك من خلال إدارة التدفق المتزايد للمقاتلين المستسلمين والمنشقين ومعاليهم، مع مراعاة الاحتياجات المحددة للنساء والأطفال. ويرحب الأمين العام باعتزام الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عقد مؤتمر قمة مشترك لرؤساء الدول والحكومات بشأن السلام والأمن والاستقرار، ومكافحة الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف في تموز/يوليه ٢٠١٨. وهو يشجع الدول الأعضاء في اللجنة على أن تواصل دعم الجهود الإقليمية التي تقودها الدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد، ويظل ملتزما بتعبئة المزيد من الدعم الدولي لهذا المسعى.

٣٤ - ويهيب الأمين العام بالدول الأعضاء في اللجنة إلى الأخذ بزمام الاستراتيجية وخطة العمل الإقليمية لمكافحة الإرهاب والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا عن طريق الانتهاء من عملية إقرارها على وجه السرعة من خلال أجهزة السلام والأمن للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وكفالة اعتمادها نهائيا في الدورة المقبلة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لمواصلة تقديم الدعم للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في تنفيذ الاستراتيجية، بما في ذلك عن طريق المكتب الإقليمي.

٣٥ - ويرحب الأمين العام بالمؤتمر الأول للدول الأطراف في اتفاقية كينشاسا المعقود في ياوندي من ١١ إلى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٨، بوصفه خطوة هامة إلى الأمام في مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشار العنف المسلح في وسط أفريقيا. وتنشئ الاتفاقية، إلى جانب الصكوك دون الإقليمية الأخرى المتعلقة بالأسلحة الصغيرة، شبكة متداعمة لنزع السلاح وتحديد الأسلحة في جميع أنحاء القارة، وتسهم في تنفيذ التطلع ٤ من خطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نبتغيها من الاتحاد الأفريقي. وهو يدعو الدول الأعضاء في اللجنة التي لم تصدّق على الاتفاقية أو لم تنضم إليها بعد إلى القيام بذلك وإلى إنشاء لجانها الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، على النحو المنصوص عليه في الاتفاقية. ويدعو أيضا الدول الأعضاء لم تصدق على معاهدة تجارة الأسلحة أو لم تنضم إليها بعد إلى القيام بذلك.

٣٦ - ويعرب الأمين العام عن قلقه إزاء استمرار العنف الذي ترتكبه الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويرحب بالمبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة التي يقودها الاتحاد الأفريقي حاليا وبأنشطة فريق الميسرين الخاص بها، التي تهدف إلى إيجاد حل دائم للأزمة الطويلة الأمد التي تواجه البلد. ويدعو جميع أصحاب المصلحة للعمل معا بشكل وثيق من أجل تحقيق هذه الغاية. وفي هذا الصدد، سيواصل ممثله الخاص لوسط أفريقيا، بالتعاون الوثيق مع ممثله الخاص في جمهورية أفريقيا الوسطى، الدعوة إلى تقديم الدعم من المنطقة دون الإقليمية من أجل تحقيق الاستقرار والانتعاش في جمهورية أفريقيا الوسطى، على نحو ما تكرر تأكيده في الإعلان الذي اعتمد في كيغالي (المرفق الأول).

٣٧ - وفي هذا السياق، يساور الأمين العام القلق أيضا إزاء الفراغ الأمني الناتج عن سحب القوات المنتشرة لمكافحة جيش الرب للمقاومة في الجزء الشرقي من جمهورية أفريقيا الوسطى. وهو يشجع الدول المعنية على تكييف الترتيبات القائمة لكفالة ألا يستغل جيش الرب للمقاومة هذا الفراغ.

٣٨ - ويرحب الأمين العام بالتشغيل التدريجي لمركز التنسيق الأقاليمي للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا، ويشجع الدول الأعضاء في اللجنة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا على مواصلة التزامها بالتنفيذ الكامل للتوصيات التي اعتمدها مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا. ويكرر دعوته لجميع الدول الأعضاء والشركاء لتوفير الموارد اللازمة لضمان التشغيل الكامل والمستدام لمركز التنسيق الأقاليمي والمركز الإقليمي لضمان الأمن البحري في وسط أفريقيا. وفي هذا الصدد، سيواصل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، مساعدة المنظمات في كلتا المنطقتين دون الإقليميتين.

٣٩ - ويظل الأمين العام قلقا إزاء استمرار ورود تقارير عن الصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية وعلاقتهما بتمويل الجماعات المسلحة في وسط أفريقيا. وهو يشيد بالتدابير التي تتخذها الدول الأعضاء في اللجنة لمكافحة هذه المشكلة الخطيرة، ويشجعها على اتخاذ خطوات فعالة لتنفيذ إعلان ليبرفيل بشأن مكافحة الصيد غير المشروع في وسط أفريقيا (A/71/293، المرفق الرابع)، الذي يدعو إلى زيادة التآزر والتعاون بشأن هذه المسألة.

٤٠ - ويرحب الأمين العام باعتماد إعلان كيغالي بشأن إصلاح مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا (المرفق الثاني). وهو يعتقد أن تنفيذ التدابير المعتمدة سيكون مفيدا للغاية في زيادة أهمية اللجنة وفعاليتها. وعلى وجه الخصوص، فإنه يشجع اللجنة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على تكثيف تعاونهما وتدعيم أوجه التآزر لتعزيز تدابير بناء الثقة في المنطقة دون الإقليمية على نحو ما تم تأييده في الإعلان المعتمد في برازافيل (المرفق الرابع).

٤١ - ويشجع الأمين العام الدول الأعضاء في اللجنة على مضاعفة جهودها الرامية إلى تنفيذ الإعلان الذي اعتمد في سان تومي، خلال الاجتماع الثالث والأربعين، والذي يتضمن دعوة إلى زيادة مشاركة المرأة في وفود الدول الأعضاء. ويشجع أيضا الدول الأعضاء على مواصلة إشراك الشباب في آليات منع نشوب النزاعات وتسويتها، على النحو الذي طلبه ممثلو الشباب في البيان الذي اعتمد في كيغالي (المرفق الثالث).

٤٢ - واللجنة في حاجة ماسة إلى تمويل إضافي من أجل مواصلة عملها. لذلك يحث الأمين العام جميع دولها الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها المالية، تمشيا مع إعلان ليبرفيل لعام ٢٠٠٩، الذي يُبرز ضرورة مساهمة الدول الأعضاء في اللجنة بانتظام في صندوقها الاستئماني، لكي تتمكن من مواصلة أنشطتها كآلية أساسية لبناء الثقة بين دول المنطقة دون الإقليمية.

٤٣ - ويعرب الأمين العام عن امتنانه للدعم المقدم من إدارة الشؤون السياسية ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وممثله الخاص لوسط أفريقيا ورئيس المكتب، فرانسوا لونسيني فال، لكفالة سير عمل اللجنة. كما يشكر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب مبعوثه الخاص إلى منطقة البحيرات الكبرى، والمركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، على المشاركة في اجتماعات اللجنة. وهو يتطلع إلى استنتاجات اللجنة التي ستنبثق من اجتماعيها السابع والأربعين والثامن والأربعين، اللذين سيعقدان في تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية، على التوالي.

المرفق الأول

[الأصل: بالفرنسية]

إعلان كيغالي بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

نحن، وزراء ورؤساء وفود الدول الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، المجتمعين في كيغالي بمناسبة الاجتماع الوزاري الخامس والأربعين للجنة،

إذ نشير إلى إعلان بانغي بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى الذي اعتمد في الاجتماع الثاني والأربعين للجنة في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، وإعلان ياوندي الذي اعتمد في الاجتماع الرابع والأربعين للجنة في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧،

وإذ نشير أيضا إلى العديد من الجهود التي تبذلها الأجهزة التنفيذية للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والقرارات التي اتخذتها منذ فترة طويلة بهدف تسوية الأزمة السياسية والأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى،

وإذ نسترشد بالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي والرؤية دون الإقليمية القائمة على التضامن بين الدول الأعضاء واحترام حقوق الإنسان،

وإذ نعيد تأكيد التزامنا القوي بسيادة جمهورية أفريقيا الوسطى واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، وإذ نشير إلى أهمية مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة عضو،

وإذ يساورنا بالغ القلق إزاء هشاشة الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى بسبب استمرار وجود جماعات مسلحة وإجرامية بعضها له صلات بأنشطة من قبيل الصيد غير المشروع والترحال الرعوي،

وإذ نعرب عن انزعاجنا الشديد إزاء ما تتسم به عمليات تهريب الموارد الطبيعية من أثر سلبي على اقتصاد جميع دول المنطقة دون الإقليمية وتنميتها، ولا سيما الذهب والماس والحيوانات والنباتات البرية، والاتجار بها واستغلالها بصورة غير مشروعة، وما تمثله من تهديد مستمر للسلام والاستقرار،

وإذ نعيد تأكيد قلقنا إزاء الأنشطة المتصلة بالجريمة المنظمة العابرة للحدود في المنطقة دون الإقليمية، والتي يمكن أن تصبح تربة خصبة للمرتزقة الذين يسعون لزعزعة الاستقرار وإشاعة التطرف العنيف في جمهورية أفريقيا الوسطى،

وإذ تثير انزعاجنا خطورة الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وإذ نعرب عن التزامنا السياسي القوي بتنفيذ ما اتخذناه من قرارات مشتركة في إطار الآليات الثنائية والإقليمية بهدف دعم جمهورية أفريقيا الوسطى ومساعدتها في مجالات المصالحة الوطنية وإصلاح القطاع الأمني والانتعاش بعد انتهاء النزاع،

وإذ نكرر تأكيد عزمنا الراسخ على دعم الجهود التي تبذلها السلطات الشرعية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبخاصة الرئيس فوستان توادیرا،

وإذ نشكر بلدان المنطقة دون الإقليمية على مشاركتها النشطة في السعي إلى تحقيق السلام المستدام في جمهورية أفريقيا الوسطى،

وإذ نرحب بتعزيز ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٣٨٧ (٢٠١٧) المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، ***وإذ نكرر تأكيد*** أهمية توسيع البعثة جهودها الرامية إلى حماية المدنيين، وبخاصة في شرق جمهورية أفريقيا الوسطى في سياق انسحاب قوات الولايات المتحدة والقوات الأوغندية التي كانت تكافح جيش الرب للمقاومة،

وإذ نحيط علما بالبيان الصادر بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ في الاجتماع ٧٣٧ لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي،

١ - ***ندين بشدة*** أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان التي تستهدف على وجه الخصوص النساء والأطفال وسائر الأشخاص المستضعفين؛

٢ - ***ندين أيضا بشدة*** الهجمات التي تقوم بها الجماعات المسلحة ضد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، والعاملين في المجال الإنساني، وقوات الدفاع والأمن الوطني؛

٣ - ***نؤكد من جديد*** دعمنا لتنفيذ خارطة الطريق التابعة للمبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى ولجهود فريق الميسرين، الذي أنشئ في إطار المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى؛

٤ - ***نشجع*** الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ولا سيما الأعضاء في الفريق، على تقديم مساهمات مالية لميزانية تنفيذ المبادرة واتخاذ تدابير لتمنع أفراد الجماعات المسلحة العاملة في أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى من دخول أراضيها؛

٥ - ***نقرر*** مكافحة الإفلات من العقاب على نحو أكثر فعالية عن طريق تعزيز التعاون القضائي وبين أجهزة السجون ومواءمة القواعد المتعلقة بالملاحقة القضائية بين الدول وتوفير التعويض للضحايا؛

٦ - ***نطلب*** إلى الدول الأعضاء أن تبذل الجهود اللازمة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخيرة وممارسة قدر أكبر من الرقابة على مهربي الأسلحة، وأن توحد جهودها لإدارة ممرات الترحال الرعوي التي يمكن أن تيسر تداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها، التي هي مصادر لانعدام الأمن في المنطقة دون الإقليمية، ***وندعو*** إلى تنظيم مؤتمر إقليمي بشأن الترحال الرعوي تحت إشراف الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛

٧ - ***ندعو*** المجتمع الدولي إلى تعزيز تطبيق القيود المفروضة على تجارة الموارد الطبيعية من مناطق النزاع، بسبل منها عملية كيمبرلي، ***ونقرر*** توسيع نطاق جهودنا لوضع حد للاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية الذي يمول الأنشطة الإجرامية في بلداننا؛

٨ - ***نقرر أيضا*** تعزيز التعاون الأمني على الحدود بين البلدان المجاورة لجمهورية أفريقيا الوسطى، بسبل منها تعزيز الترتيبات الثلاثية، من أجل مكافحة الجريمة المنظمة؛

٩ - ***نوصي*** الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والمجتمع الدولي ككل ببذل جهد أكبر لكي يخفف مجلس الأمن الحظر المفروض على توريد الأسلحة بحيث يتسنى تزويد قوات الدفاع والأمن

لجمهورية أفريقيا الوسطى بالمعدات وإعادة تسليحها، ***ونشجع*** بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى على مواصلة دعم استعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء الأراضي الوطنية لجمهورية أفريقيا الوسطى؛

١٠ - ***نشجع*** الدول الأعضاء على تدريب المدربين العسكريين والوحدات العسكرية عن طريق الاتفاقات الثنائية، بهدف تعزيز قدرات القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، ***وندعو أيضا*** إلى إنشاء مركز للتدريب في جمهورية أفريقيا الوسطى حيث يقوم بتقديم التدريب مدربون من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛

١١ - ***نؤكد من جديد***، بناء على طلب سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، أن من المهم لبلدان المنطقة تعزيز قدرات الدولة بإتاحة الأفراد المدنيين وأفراد الشرطة والأفراد العسكريين لدعم إدارة جمهورية أفريقيا الوسطى في تقديم الخدمات العامة الأساسية؛

١٢ - ***نشجع*** جمهورية غينيا الاستوائية، بصفتها عضواً غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، على أن تكون صوت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في المجلس فيما يتعلق بالمسائل ذات الأولوية المتعلقة بجمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة دون الإقليمية، وذلك بالتعاون الوثيق مع الأعضاء الأفارقة غير الدائمين الآخرين في مجلس الأمن؛

١٣ - ***تقرر*** إبقاء الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى قيد النظر.

حُرر في كيغالي في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

المرفق الثاني

[الأصل: بالفرنسية]

إعلان كيغالي بشأن إصلاح مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا

نحن، وزراء ورؤساء وفود الدول الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، المجتمعين في كيغالي بمناسبة الاجتماع الوزاري الخامس والأربعين للجنة،

إذ تسترشد بالمبادئ المكرسة في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة التي تشجع التسوية السلمية للمنازعات المحلية من خلال الترتيبات أو الوكالات الإقليمية،

وإذ تشير إلى البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومذكرة التفاهم لعام ٢٠٠٨ بشأن العلاقات بين الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية بشأن مسائل السلام والأمن،

وإذ تشير إلى الأحكام ذات الصلة من المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والبروتوكول المنشئ لمجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا،

وإذ تشير إلى البيان الختامي للاجتماع الثالث لمجلس وزراء مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا، المعقود في برازافيل، والبيان الختامي الصادر عن الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، المعقودة في كينشاسا في عام ٢٠٠٩، بشأن تنقيح صكوك مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا،

وإذ تشير أيضا إلى البيان الختامي الصادر عن الدورة العادية السادسة عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، المعتمد في نجامينا في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٥، بشأن الإصلاح المؤسسي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا،

وإذ تحيط علما باختصاصات الإصلاح المؤسسي والتنظيمي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والتوصيات المقدمة في حلقة العمل بشأن إصلاح مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا، المعقودة في ياوندي في حزيران/يونيه ٢٠١٦،

وإذ تدرك أنه من المهم للمجتمع الدولي أن يستفيد من الخبرة والتجربة الميدانية للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من أجل التصدي للتحديات الجديدة في المنطقة دون الإقليمية، ***وإذ تسلط الضوء*** على أن هذه الخبرة والتجربة تعززان الدور الرئيسي لمجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا في آلية السلام والأمن في إقليم أفريقيا الوسطى،

وإذ تؤكد أنه من المهم أن يحصل مجلس السلام والأمن على الموارد التي يحتاجها من أجل تعزيز وصون وتوطيد السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية،

١ - ***تؤكد*** أن اللجنة تؤيد تأييدا تاما العملية الجارية لإصلاح مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من الإصلاح المؤسسي الشامل للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وتتماشى مع هيكل السلام والأمن الأفريقي؛

٢ - ***تحث*** الدول الأعضاء في اللجنة والمجتمع الدولي على تقديم الدعم التقني والمالي للإسراع بإصلاح مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا؛

٣ - ***تقرر*** مواصلة النظر في المسألة وتقييم التقدم المحرز في الاجتماع السادس والأربعين للجنة، في برازافيل.

حُرر في كيغالي في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

المرفق الثالث

[الأصل: بالفرنسية]

بيان صادر عن شباب الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا

نحن، شباب شبكة شباب البلدان الأفريقية من أجل ثقافة السلام والمجالس الوطنية للشباب في الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، المجتمعين في كيغالي بمناسبة الاجتماع الخامس والأربعين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا،

إذ تشير إلى قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، الذي يسلّم ”بضرورة مشاركة الشباب بنشاط في تشكيل سلام دائم والمساهمة في تحقيق العدالة والمصالحة، وبأن اتساع شريحة الشباب من السكان يتيح عائدا ديمغرافيا فريدا يمكن أن يسهم في تحقيق السلام الدائم والازدهار الاقتصادي“،

وإذ نضع في اعتبارنا ميثاق الشباب الأفريقي، ولا سيما المادة ١٧ منه، التي تعترف بأهمية دور الشباب في تعزيز السلام واللاعنف،

وإذ نهنئ حكومات الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والمنظمة الدولية للفرنكفونية على ما تبذله من جهود لتشجيع زيادة إشراك الشباب في منع نشوب النزاعات والإنذار المبكر في وسط أفريقيا،

١ - ***ندعو*** جميع الشباب في وسط أفريقيا إلى المشاركة بنشاط في تعزيز وتوطيد ثقافة السلام؛

٢ - ***نحث*** الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على دعم التنمية التشاركية وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية من جانب المؤسسات المعنية والمجتمع المدني والشباب، على الصعيدين المحلي والوطني، لمكافحة جميع أشكال التمييز، بما في ذلك التمييز الذي يتعرض له المهاجرون الشباب وأفراد الجاليات الأجنبية؛

٣ - ***نؤكد*** التزامنا بدعم النهوض باستراتيجية تشغيلية لتمكين الشباب وجعلهم قادرين على الإسهام في التنمية والتكامل في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، بدعم من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والمنظمة الدولية للفرنكفونية؛

٤ - ***نرجو*** من السلطات الرفيعة المستوى في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أن تأخذ بزمام مشروع ”بناء قدرات الشباب على إدارة الرابطات والمشاركة في نظام منع نشوب النزاع والعنف والمساهمة في نظام الإنذار المبكر من أجل السلام والأمن في وسط أفريقيا“ وتعمل على تنفيذه.

حُرر في كيغالي في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

المرفق الرابع

[الأصل: بالفرنسية]

إعلان برازافيل بشأن تدابير بناء الثقة

نحن، وزراء ورؤساء وفود الدول الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، المجتمعين برازافيل بمناسبة الاجتماع الوزاري السادس والأربعين للجنة،

إذ نسترشد بالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي والرؤية دون الإقليمية القائمة على التضامن بين الدول الأعضاء واحترام حقوق الإنسان،

وإذ نستند إلى مبادئ الميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم، المتعلقة، في جملة أمور، بالتغييرات غير الدستورية للحكومات، التي هي أحد الأسباب الجذرية لانعدام الأمن وعدم الاستقرار والنزاع العنيف في أفريقيا،

وإذ نشير إلى العديد من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والقرارات التي اتخذتها منذ فترة طويلة بهدف تسوية الأزمات السياسية والأمنية في المنطقة دون الإقليمية،

وإذ نعيد تأكيد التزامنا القوي بسيادة جمهورية غينيا الاستوائية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، وإذ نشير إلى أهمية مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة عضو،

وإذ يساورنا بالغ القلق إزاء الحالة الأمنية التي نشأت في جمهورية غينيا الاستوائية نتيجة محاولات المرتزقة زعزعة الاستقرار في البلد،

وإذ يساورنا القلق الشديد لأن تنقل الجماعات غير المشروعة بدون رقابة بين دول المنطقة دون الإقليمية يؤثر تأثيرا سلبيا على الثقة بين دولها ويواصل تهديد السلام والاستقرار،

وإذ نعيد تأكيد قلقنا إزاء التهديدات العابرة للحدود التي يمكن أن تهيئ تربة خصبة للمرتزقة الذين يسعون لزعزعة الاستقرار وإشاعة التطرف العنيف في المنطقة دون الإقليمية،

وإذ نشعر بالانزعاج إزاء الظروف المحيطة بمحاولة الانقلاب في جمهورية غينيا الاستوائية، ***وإذ نعرب*** عن عزمنا السياسي القوي على تنفيذ قراراتنا المشتركة من خلال آليات التعاون الأمني والحدودي الثنائية والإقليمية،

وإذ نؤكد من جديد عزمنا الراسخ على دعم الجهود التي تبذلها السلطات الشرعية في جمهورية غينيا الاستوائية، ولا سيما جهود الرئيس أوبيانغ نغويما مباسوغو،

وإذ نشكر بلدان المنطقة دون الإقليمية على مشاركتها النشطة في الحفاظ على الاستقرار في وسط أفريقيا،

وإذ نرحب بالجهود التي تبذلها بلدان المنطقة دون الإقليمية في مجال التعاون الأمني على الحدود،

وإذ نلاحظ أن ألفا كوندي، الرئيس السابق للاتحاد الأفريقي، قد أدان محاولة زعزعة استقرار غينيا الاستوائية، وأن العديد من رؤساء الدول قد أعربوا عن تأييدهم وتضامنهم،

١ - ***ندين بشدة أيضا*** محاولة زعزعة استقرار غينيا الاستوائية؛

٢ - ***نكرر تأكيد*** دعمنا وتضامننا مع شقيقتنا، جمهورية غينيا الاستوائية؛

٣ - ***نشجع*** الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على التعاون وبذل الجهود اللازمة للقضاء على خطر المرتزقة الذين يتسللون إلى بلدانها؛

٤ - ***نهيب*** بالمجتمع الدولي أن يدين دون تحفظ محاولة زعزعة استقرار دولة مستقلة ذات سيادة، وأن يدعم دول المنطقة دون الإقليمية في جهودها لمكافحة الجريمة العابرة للحدود؛

٥ - ***نقرر*** تعزيز التعاون الأمني على الحدود بين بلدان المنطقة دون الإقليمية لمكافحة الجريمة المنظمة، بسبل شتى منها تعزيز التعاون.

حُرر في برازافيل في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨